



تقرير

لا مكان آمن: استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي للنازحين والنازحات ومراكز النزوح في قطاع غزة



فبراير 2024



مقدمة:

منذ بدأ عدوانها على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، مارست قوات الاحتلال الإسرائيلي أوامر التهجير الجماعي القسري ضد السكان المدنيين والمدنات في قطاع غزة، في سابقة مست بشكل خطير بحياتهم وأمنهم ووضعهم في ظروف لا إنسانية بشكل غير مسبوق.

وفاقم من هذه المعاناة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل متكرر لأماكن نزوح المهجرين والمهجرات بالقصف، والذي طال الكثير من هذه الأماكن، بما فيها تلك التابعة للأمم المتحدة، والتي تصل إلى مستوى الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، والتي توفر حماية خاصة للمدنيين، وتحظر تعريض حياتهم للخطر، أو ترهيبهم، أو تهجيرهم قسراً من ديارهم. وتقدر أعداد الشهداء في مراكز النزوح المختلفة بالآلاف، وعدد المصابين بعشرات الآلاف، ما يكشف ليس فقط استهتار إسرائيلي واضح بأرواح المدنيين والمدنات، إنما تعتمد إلحاق أكبر أذى بهم، ويكشف عن نية الإبادة الجماعية.

وبالرغم من صدور قرار عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 26 يناير/كانون الثاني 2024 يطالب دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن كل الأفعال التي قد تصل إلى إبادة جماعية، ومنها الأفعال الجرمية الموصوفة في المادة الثانية (أ) إلى (د) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إلا أن السلوك الإسرائيلي في التعامل مع المدنيين والمناطق المدنية لم يتغير، وما زال معدل الشهداء والإصابات في صفوف المدنيين والمدنات في أماكن النزوح المختلفة مرتفعاً، حيث لا يقل عن 150 شهيد ومئات الجرحى يومياً. ولعل استهداف ثلاثة مشافي في مدينة خانيونس بمن فيها من آلاف النازحين، بالقصف والمداهمة، دليل دامغ على التنكر الإسرائيلي الواضح لقرار المحكمة.



تشير الإحصاءات المتوفرة بأن سلطات الاحتلال قد هجّرت أكثر 85% من سكان قطاع غزة، أي ما يزيد عن 1.9 مليون شخص. وقد عبرت المقررة الخاصة المعنية بالأشخاص النازحين داخلياً عن فزعها تجاه أوامر الإخلاء واسعة النطاق التي أمر بها جيش الاحتلال، وعبرت عن خشيتها من وجود خطة إسرائيلية لطرد معظم سكان قطاع غزة خارج القطاع. ويعيش النازحون والنازحات، والذي عانى أغلبهم من التهجير لأكثر من مرة من المناطق التي حاولوا الاحتماء فيها في ظروف لا إنسانية بسبب غياب أي مقومات لتوفير أدنى مقومات الحياة جراء الحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة، وقد لجأ النازحون والنازحات نتيجة التهديد الإسرائيلي والقصف الشديد والواسع النطاق إلى أماكن مختلفة شملت المدارس والمشافي وعيادات مراكز الأونروا الصحية وبيوت الأقارب وبعض المؤسسات الدولية، والشوارع ومراكز الإيواء في الأراضي والساحات العامة.

وقد تزايدت أعداد النازحين والنازحات بشكل دراماتيكي نتيجة لسياسة التهجير الجماعي المتدحرجة التي اتبعتها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة. وكان من أبرز حلقات مسلسل التهجير الجماعي الأمر الإسرائيلي لسكان مدينة غزة والشمال بالنزوح، والذين يقدر عددهم بنحو 1.3 مليون نسمة، والذين اضطرت معظمهم لتنفيذه تحت وطأة القصف العشوائي الذي راح ضحيته آلاف المدنيين والمدنيات هناك. وبعد حوالي شهرين من ذلك، ومع استمرار العدوان، أجبرت قوات الاحتلال، وبنفس الطريقة، سكان شرق المحافظة الوسطى ومحافظة خان يونس على إخلاء منازلهم ومراكز النزوح أيضاً، وأمرت أغلبهم بالتوجه إلى مدينة رفح، والتي باتت تستقبل أكثر من مليون نازح/ة. وقد تسببت هذه السياسة وما واکها من حصار خانق على قطاع غزة، وعرقلة دخول المساعدات، في خلق أزمة إنسانية خانقة تعصف بحياة النازحين وتعرض سلامتهم وحياتهم لخطر حقيقي. وما زال مسلسل النزوح مستمراً مع إجبار المزيد من السكان والنازحين على الخروج من أماكنهم أو الأماكن التي نزحوا إليها. ومع تصاعد التهديدات بقرب اجتياح محافظة رفح، والتي تمثل آخر ملجأ للنازحين وآخر أمل للنجاة من موت محقق جراء القصف



العشوائي في مناطق الاجتياح البري أو خطر المجاعة الذي يعصف بشمال قطاع غزة، باتت فرص النجاة من الإبادة الجماعية التي يرتكها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ضعيف جداً. يسלט هذا التقرير الضوء على استهداف إسرائيل لمراكز وأماكن النزوح في قطاع غزة، مع استمرار العدوان على القطاع والذي راح ضحيته عشرات الآلاف بين شهيد ومفقود، حيث قدر عددهم حتى الآن بأكثر من 35 ألف شخص، بالإضافة إلى أكثر من مئة ألف جريح، الكثير منهم لم يتلق لأن العناية الطبية المناسبة.

فيما يلي تبيان واقع استهداف النازحين وتكييفه القانوني في ثلاثة محاور: النازحون وأماكن النزوح في قطاع غزة، استهداف مراكز النزوح والنازحين، والتكييف القانوني لاستهداف النازحين وأماكن النزوح.

المحور الأول: نبذة عن النازحين وأماكن النزوح:

عمل جيش الاحتلال الإسرائيلي على افتعال أزمة نزوح جماعية في قطاع غزة، حيث أمر أغلب السكان وبشكل عشوائي وجماعي على مغادرة منازلهم فوراً بحجة أنهم في مكان "عمليات خطيرة"، فيما اضطر عشرات الآلاف من المدنيين مغادرة أماكن سكنهم حتى قبل توجيه أوامر الإخلاء وذلك بفعل التعرض المباشر لأعمال قصف جوي واسع النطاق، وكانت أوامر الإخلاء تتم من خلال اتصالات هاتفية أو مناشير تلقى من الجو على السكان. وفي محاولة من التهرب من المسؤولية الدولية دأبت سلطات الاحتلال في أغلب الأحيان على تحديد المنطقة التي على السكان التوجه لها، مع ذكر عبارة "التوجه إلى الملاجئ المعروفة". ويأتي ذلك مع علم قوات الاحتلال بعدم وجود هذه الملاجئ أصلاً، وأن مدارس الأونروا التي جهز بعضها لاستقبال نازحين، باتت مكتظة بالنازحين من الأسبوع الأول للعدوان بسبب القصف المكثف على كافة مناطق قطاع غزة. وترى مؤسسات حقوق الإنسان أن الإعلان الإسرائيلي المزيف عن وجود "ملاجئ معروفة" هو محاولة مفضوحة لتحميل



السكان مسؤولية بقائهم في منازلهم، وعدم الانصياع لأوامر الجيش. وفي البداية رفض أغلب السكان، رغم خوفهم الشديد، مغادرة منازلهم لعدم وجود ملاجئ أو بدائل لمناطق سكنهم، إلا أن أغلبهم اضطر في النهاية إلى المغادرة، بسبب القصف المتكرر للمناطق التي حددها الاحتلال، وتعتمد قصصها وأوقع عشرات الشهداء والجرحى، ما دفع بعضهم نتيجة القصف الشديد إلى البحث عن أماكن في ساحات المدارس أو المستشفيات التي باتت مكتظة، أما الأغلب فلم يجد إلا الشوارع والأراضي الخالية كملجأ.

ووفق المعلومات المتوفرة من [الأونروا](#) فإن حوالي 150 إلى 155 مؤسسة (أغلبها مدارس) تابعة لها باتت ملجأً لمئات الآلاف من النازحين. كما لجأ آلاف آخرون إلى المدارس الحكومية والمستشفيات العامة والخاصة في محاولة منهم لإيجاد مأوى، بالرغم من عدم تمتع هذه الأماكن الأخيرة بأي حصانة أو وجود أي تنسيق مع جيش الاحتلال للاعتراف بها كمناطق لجوء. ولا توجد إحصاءات دقيقة متوفرة عن إجمالي أعداد أماكن النزوح بسبب تغيرها المستمر، أما بالزيادة نتيجة إشغال مؤسسات جديدة بالنازحين، أو بالنقصان وذلك بسبب قيام الاحتلال بإجبار النازحين على مغادرة بعضها، بأوامر مباشرة أو نتيجة لاستهدافها المباشر أو استهداف محيطها بالقصف.

وبدأت أعداد النازحين في التزايد المتدحرج بشكل كبير مع اشتداد القصف الإسرائيلي. وكانت الأوامر الإسرائيلية بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023 للسكان المدنيين الفلسطينيين بإخلاء غزة والشمال بالكامل والتوجه جنوب وادي غزة مرحلة فارقة، حيث تزايدت أعداد النازحين إلى المناطق الجنوبية بشكل مهول، وما زاد الأمر تعقيداً أن أوامر التهجير طالت الأونروا والعديد من المؤسسات الإغاثية الأخرى في غزة، الأمر الذي فاقم من الأزمة الإنسانية في منطقة شمال وادي غزة، وحرّم النازحين/ات من الوصول للعديد من الخدمات الأساسية، بعد أن رفض جيش الاحتلال الاعتراف بها كمناطق آمنة وأمر بإخلائها، بل وعمل على مهاجمتها، وتهجير النازحين منها، وصعد خلال تلك الفترة من عمليات القصف الشديد بمحيطها واستهدافها بشكل مباشر.



تلا ذلك أوامر اخلاء بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2023 موجهة لسكان محافظة خانيونس تأمرهم بالتوجه إلى مواصي خانيونس وأحياء في محافظة رفح، واستمرت تلك الأوامر لتشمل أوامر اخلاء لأحياء في المحافظة الوسطى بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2023، وازداد الوضع سوءاً في أعقاب قيام الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع نطاق إصدار أوامر إخلاء مناطق واسعة من خانيونس والوسطى. وبات أغلب سكان قطاع غزة، ما يقدر بحوالي مليون ونصف نسمة، يعيشون في مدينة رفح ومنطقة المواصي التابعة لمدينة خانيونس، وجزء غرب دير البلح في ظروف إنسانية صعبة، حيث أضطر عشرات الآلاف منهم للبقاء في الشوارع والأراضي الخالية، ونجح بعضهم في إقامة خيام، أغلبها من النايلون كما منع الاحتلال المدنيين والمدنيات خلال عمليات النزوح الفردية أو الجماعية من شمال غزة إلى الجنوب من حمل أية أمتعة أو فراش معهم خصوصاً مع إحكام سيطرة قوات الاحتلال بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على مفترق الشهداء (نتساريم) على شارع صلاح الدين، ومنع الحركة على شارع الرشيد (البحر) غرباً، حيث جرى اعتقال وامتهان كرامتهم الإنسانية، وفرض قيود عليهم خلال تنقلهم على الحاجز من خلال إقامة بوابة الكترونية، ومنعهم من حمل احتياجاتهم خلال نزوحهم جنوباً ما فاقم أوضاعهم الإنسانية لعدم توفر مستلزمات كالأغطية والفراش لمساعدتهم في الإقامة في الخيام التي انتشرت في جميع أحياء رفح سواء في المدارس التابعة للأونروا أو الحكومية أو المستشفيات والمراكز الصحية أو الأراضي الفارغة والساحات العامة. أما من تبقى من النازحين في الشمال، فيعانون من ظروف لا إنسانية تصل إلى حد المجاعة، بسبب غياب الموارد الأساسية، وعدم سماح جيش الاحتلال بدخول المساعدات أو البضائع هناك. ويمكن تقسيم أماكن النزوح إلى أربعة أصناف:

- منشآت الأونروا، مثل المدارس والعيادات والورش التعليمية والمخازن والساحات التابعة للأونروا. وكانت إدارة الأونروا قد جهزت بعض المدارس لاستقبال النازحين، وذلك من خلال تزويدها بألواح توليد من الطاقة الشمسية، ومحطات تحلية، ولكنها لم تستعد بأي حال



لاستقبال العدد الحالي من النازحين والذي بلغ 1.7 مليون نازح مسجل في كشوف الأونروا. وتتولى الأونروا مسؤولية توفير الحاجات الأساسية للنازحين في منشأتها الواقعة جنوب وادي غزة فقط، بعد أن منعه الاحتلال من ممارسة عملها في منطقة شمال الوادي. وتقدم الأونروا مساعدات لا تفي بحاجات النازحين بأي حال، حيث تعاني من نقص شديد في الموارد بسبب عرقلة جيش الاحتلال الإسرائيلي وصول المساعدات من المعابر، مع العلم أنه خلال الشهر الأول من العدوان لم تسمح سلطات الاحتلال بدخول أي مساعدات أو بضائع إلى قطاع غزة، وهو ما كان بمثابة تجفيف للموارد المتاحة واختفاء عشرات المواد الأساسية اللازمة من المحال التجارية.

- منشآت حكومية، مثل المدارس الحكومية والمشافي، ولجأ لها مئات الآلاف من النازحين، وهي أماكن لم تعد للنزوح، ولا تتوافر فيها أدنى مقومات الحياة، ولكن لجأ آلاف النازحين إليها، وخاصة المشافي، أملاً في أن تكون محصنة من الهجمات الإسرائيلية، إلا أن واقع الهجمات الإسرائيلية أثبت أنها أماكن مستهدفة بحد ذاتها، في تجاهل كامل للقانون الدولي. ويتولى الهلال الأحمر الفلسطيني وبعض المؤسسات الدولية العاملة في القطاع مهمة توفير الحاجيات الأساسية لهؤلاء النازحين.

- منشآت تابعة لمؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية والأماكن الخاصة، مثل المشافي المدارة من قبل المجتمع المدني (مثل مستشفى العودة)، ومكاتب بعض المؤسسات الدولية الأخرى، والمشافي الخاصة، وصالات الأفراح والمنشآت السياحية والترفيهية، والمباني السكنية المتاحة سواء المخصصة للإيجار أو بيوت الأقارب والمعارف، والمحلات التجارية الفارغة، والمخازن، وغيرها من الأماكن، حتى التي لا يتوافر فيها إمكانية العيش الآدمي. وهؤلاء يحصلون على بعض حاجاتهم الأساسية من خلال التسجيل كـ "نازح خارجي" في الأونروا، أو



من خلال ما يقدمه الهلال الأحمر الفلسطيني ووزارة التنمية الاجتماعية وبعض المؤسسات الدولية.

- الساحات العامة والأراضي الخلاء، ويعيش فيها النازحون في خيام أغلبها مصنوع من البلاستيك النايلون، وتزايد أعداد هؤلاء مع زيادة عملية التهجير القسري للاجئين، حيث بات يقدر عددهم بمئات الآلاف، أغلبهم يعيش في منطقة المواصي الممتدة من دير البلح في الوسط حتى جنوب مدينة رفح (الحدود المصرية الفلسطينية) في جنوب قطاع غزة. وهؤلاء أيضاً يحصلون على بعض حاجاتهم الأساسية من خلال التسجيل كـ"نازح خارجي" في الأونروا، أو من خلال ما يقدمه الهلال الأحمر الفلسطيني ووزارة التنمية الاجتماعية وبعض المؤسسات الدولية.

المحور الثاني: استهداف مراكز النزوح والنازحين:

استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي مراكز النزوح المكتظة بالنازحين في شمال قطاع غزة وجنوبه، وحتى في الأماكن التي أمر الاحتلال السكان بالنزوح لها باعتبارها أماكن آمنة. وقد تعرض النازحون للاستهداف بالقصف ليس فقط في أماكن النزوح، بل أيضاً خلال نزوحهم في الممرات التي أدعى جيش الاحتلال إنها آمنة لنزوحهم. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك المذبحة التي ارتكها جيش الاحتلال في شارع الرشيد المحاذي للبحر بحق النازحين أثناء نزوحهم من مناطق الشمال إلى جنوب قطاع غزة في الفترة ما بين 3-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، والتي راح ضحيتها أكثر من 24 شهيداً بالإضافة إلى عشرات الإصابات. وقد تعرض النازحون في مراكز النزوح لأشكال مختلفة من الانتهاكات طالت حقهم في الحياة والسلامة الجسدية وحقهم في عدم التعرض للاعتقال التعسفي والحق في عدم التعرض للتعذيب. بعض هذه الانتهاكات كان ناجماً عن الاستهداف المباشر لمراكز النزوح، أو نتيجة لاستهداف مناطق مجاورة لتلك المراكز، أو جراء الاقتحام العنيف لها واعتقال



وتعذيب النازحين فيها. فيما يلي عرض لبعض حالات استهداف مراكز النزوح التي وثقتها مؤسسات حقوق الإنسان.

أولاً: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في مراكز النزوح التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)

لجأ مئات الآلاف من سكان قطاع غزة إلى منشآت الأونروا، بعد إجبارهم على ترك منازلهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، ظناً منهم أنها أماكن تتمتع بحماية خاصة بسبب تبعيتها للأمم المتحدة. وقد تددت هذه الظنون، بعد أن تعرضوا للاستهداف المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي أثناء تواجدهم في تلك الملاجئ، دون إعطاء أي اعتبار لصفة هذه الأماكن أو كون اللاجئين لها مدنيين محميين بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ومع ذلك، استمر توافد النازحين إلى مراكز النزوح التابعة للأونروا، لعدم توافر أية بدائل.

وقد سجلت أطقم [الأونروا](#) 1.7 مليون نازح منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، يعيش جزء كبير منهم في 145 منشأة تابعة للأونروا، أما الباقون فقد افترشوا الشوارع والأراضي الفضاء القريبة من تلك المراكز بعد أن اكتظت هذه المنشآت بأضعاف قدرتها الاستيعابية. وقد خرجت كافة مراكز الإيواء الموجودة في غزة والشمال عن سيطرة الأونروا، وباتت بلا أي خدمات، بسبب الإخلاء القسري الذي قرره قوات الاحتلال لتلك المناطق منذ الأسبوع الأول للعدوان. وأصبحت أغلب هذه المراكز مسرحاً لجرائم جيش الاحتلال، والذي تعمد استهداف هذه المدارس بالاقترحام، واستخدامها بعد طرد أو اعتقال النازحين منها في عمله العسكري بما يخالف أبسط قواعد الإنسانية وينتهك القانون الدولي الإنساني.

ووفق تقارير الأونروا فإنها قد سجلت 290 حادثة اعتداء قصف أو إطلاق نار على مباني الأونروا وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بدء العدوان (بعضها شهد حوادث متعددة أثرت على نفس



الموقع). كما رصدت الأونروا ما لا يقل عن 28 حادثة استخدام عسكري و/أو تدخل في منشآت الأونروا. وقد تأثر 150 مركز نزوح تابع للأونروا جراء تلك الحوادث. وتقدر [الأونروا](#) أنه بالإجمال استشهد ما لا يقل عن 389 نازحاً أثناء تواجدهم في ملاجئ الأونروا وأصيب 1,374 آخرين على الأقل منذ بدء العدوان. وتعتبر هذه الأرقام أولية بسبب غياب التواصل والقدرة على الرصد الدقيق بسبب انقطاع وضعف الاتصالات في قطاع غزة. فيما يلي بعض الحوادث التي تم رصدها في مراكز نزوح الأونروا:

- بتاريخ 5 فبراير/تشرين الثاني 2024، استشهد ستة من النازحين وأصيب اثنان في مدرسة في خانيونس نتيجة قيام القوات الإسرائيلية بفتح النار باتجاه المدرسة وقيام قناصة الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار.
- بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2024، استشهد 10 نازحين وأصيب آخرون في قصف إسرائيلي على غرفة صفية في مدرسة تابعة [للأونروا](#) في مدينة غزة. وقامت قوات الاحتلال بإجبار النازحين على الإخلاء، كما تم الإبلاغ عن أضرار لحقت بالمنشأة.
- بتاريخ 24 يناير/كانون الثاني 2024، أصيبت مدرسة في خانيونس بقصف مدفعي وإطلاق نار بشكل مباشر، ما أدى إلى إصابة ثمانية نازحين بجروح. وفي نفس اليوم استشهد أحد النازحين وأصيب ثلاثة آخرون نتيجة طلقات وشظايا أثناء تواجدهم في مركز تدريب الأونروا في خانيونس. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أصيبت ورشة النجارة في مركز تدريب خانيونس من الجهة الشمالية بثلاث قذائف دبابات وطلقات نارية. ونتيجة لذلك، اندلع حريق داخل ورشة النجارة. واستشهد 13 نازحاً وأصيب ما لا يقل عن 56 آخرين. وكان ما يقرب من 43,000 نازح يحتمون في [مركز التدريب](#) وحوله وقت وقوع الحادث.
- بتاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2024، تعرض مركز صحي في مدينة غزة للقصف المباشر مما أدى إلى استشهاد ثلاثة من النازحين كانوا يحتمون في المركز الصحي وإصابة كثيرين



آخرين بجروح. وتعمل [الأونروا](#) على تحديد عدد النازحين داخل المركز الصحي وقت وقوع الحادث وعدد الإصابات.

- بتاريخ 3 يناير/كانون الثاني 2024، استشهد أربعة نازحين كانوا يحتمون [بمدرسة](#) في المناطق الوسطى وأصيب خمسة آخرون بجروح، نتيجة قصف مباشر على غرفة أذن المدرسة.
- بتاريخ 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، تعرضت مدرسة في بيت لاهيا للقصف المباشر مما أدى إلى استشهاد سبعة نازحين. وفي نفس التاريخ، تعرضت مدرسة تابعة [للأونروا](#) في خان يونس للقصف بشكل مباشر، ما أدى إلى إصابة نازح واحد بجروح.
- بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، استشهد 20 فلسطينياً على الأقل غالبيتهم من النساء والأطفال، وأصيب عشرات آخرين في غارتين شنهما الطيران الحربي الإسرائيلي على مدرسة مخيم البريج وسط قطاع غزة، وتؤوي المدرسة آلاف النازحين بعد تهجيرهم القسري من بيوتهم.
- في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، استشهد ما لا يقل عن 24 نازحاً في استهداف مباشرة لأحد مدارس [الأونروا](#) في شمال جباليا، وترجح الأونروا أن يكون العدد أكبر من ذلك بكثير، نتيجة لتعرض طابقين للقصف، ولا توجد معلومات لدى الأونروا عن أعداد الجرحى في هذا الاستهداف. وفي نفس الشهر تعرضت مدرستان تابعتان للأونروا في مخيم النصيرات بالمنطقة الوسطى لقصف مباشر، ما أدى إلى إصابة خمسة نازحين، ثلاثة منهم في حالة حرجة. وكانت المدرسة تأوي حوالي 11,300 نازح/ة. وفي المدرسة الأخرى، أصابت غارة إسرائيلية سقف المبنى، ما تسبب في وقوع أضرار للنظام الشمسي وإحداث ثقب في السقف. ويحتوي أكثر من 6,600 نازح في تلك [المدرسة](#). وكذلك قامت القوات الإسرائيلية بالسيطرة على أحد المدارس ومركزين صحيين في مدينة غزة، وهاجمتهما بالدبابات



واستخدمت المنشآت كمقرات لعملها العسكري. وتشير التقارير التي تلقتها الأونروا إلى أن القوات الإسرائيلية أجرت عمليات استجواب واعتقال للنازحين في المنشآت، وأن خمسة أشخاص استشهدوا في أحد هذين المركزين الصحيين. وقد قامت القوات الإسرائيلية بقصف [المركزين الصحيين](#) بنيران المدفعية بعد مغادرتهم من قبل الجنود الإسرائيليين. كما تعرضت مدرسة تابعة [للأونروا](#) في شمال قطاع غزة للقصف المباشر، ما أدى إلى قتل 15 شخصاً وجرح 70 آخرون في المدرسة التي كانت تأوي 16,000 نازحاً وفقاً للمعلومات المتاحة.

- بتاريخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصيبت مدرسة تابعة [للأونروا](#) في مخيم المغازي للاجئين في المنطقة الوسطى من غزة، كانت تأوي حوالي 4,000 نازح. ما أدى إلى مقتل (8) أشخاص وجرح 40 آخرون، من بينهم ثلاثة من موظفي الأونروا.

فيما يأتي أبرز الإفادات التي جمعتها مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية عن استهداف مراكز النزوح التابعة للأونروا:

إفادة فايضة سعيد أبو شماس، 78 عاماً، سكان معسكر الشاطئ غرب غزة بعد اشتداد القصف على مخيم الشاطئ حيث أسكن، نزحنا إلى مدرسة العالية (مدرسة تابعة للأونروا) في المخيم. وبعد لجوء أهالي المنطقة للمدارس، ألقى الاحتلال منشورات ورقية بضرورة إخلاء سكان المنطقة إلى جنوب قطاع غزة، لا أذكر تاريخ ذلك بالضبط، لكننا لم نغادر المدرسة لأننا لا نعرف أي مكان نلجأ له في الجنوب. وأثناء وجودنا في المدرسة رأينا كل أصناف الرعب والخوف وعدم النوم من أصوات القذائف والأحزمة النارية والفسفور الأبيض حتى وصل القصف إلى الغرفة التي كنت أقيم بها ونجوت حينها من الموت المحقق.



عائينا من الجوع الشديد وأزمة المياه، كان وضعنا مُحزنًا، بكاء الأطفال من الجوع أسمعهم بأذنيّ إلى الآن، كنت أشرب مياه مالحة غير صالحة للشرب. وفررنا أنا وأولادي من شدة القصف إلى عيادة السويدي التابعة للأونروا في الشاطئ بتاريخ 15 نوفمبر 2023. علمًا أن عدد الموجودين في العيادة قدر بحوالي (500) شخص، وأثناء تواجدي في عيادة السويدي، حاصرتنا قوات الاحتلال والدبابات وأطلقت عدد كبير من القذائف علينا، نزلنا مسرعين من الدور الخامس إلى الطابق الأرضي وحينها واجهت صعوبة بالغة كوني أتحرك بصعوبة كبيرة بسبب كبر سني. بعد نزولنا للطابق الأرضي أطلق جنود الاحتلال قذائف مدفعية وقنابل غاز وفسفور، فقدت سمعي لفترة مؤقتة من شدة صوت القذائف التي كانت تطلق صوبنا. استشهدت أم وأبناؤها الثلاثة بعد استهداف الاحتلال غرفتهم التي كانوا يقيمون فيها بالطابق الخامس من العيادة، وتم دفنهم داخل أسوار العيادة، وبقينا ثلاث أيام بدون أكل، كنا نعانى من الجوع وانقطاع المياه، ونعيش على ثمرة أو اثنتين بالكثير أو علبة حلاوة صغيرة طول اليوم. بتاريخ 18 نوفمبر، اقتحم جنود الاحتلال العيادة ونحن بداخلها، وأطلقوا كلابهم نحونا، في هذه اللحظة كلنا رددنا الشهادات على أرواحنا، وكنا في حالة من الخوف الشديد والرعب، وقال الجيش عليكم جميعا التوجه للجنوب. في تلك اللحظات كانت النيران تشتعل في مدخل العيادة (البوابة الرئيسية) وكل النازحين من الأطفال والرجال والنساء قفزوا من فوق النار. قام ابني وشاب آخر لا أعرفه بحملي من فوق النيران حتى أستطيع الخروج. أثناء خروجنا، كان جنود الاحتلال يعتقلون من يريدون بشكل انتقائي. اعتقلوا الكثير من الشباب.

أفادت علامحمد سالم صالح، 50 عاما، موظفة في الخدمات الطبية، متزوجة وأم لأربعة أبناء، سكان حي تل الهوى في غزة، بما يأتي:
أنا من سكان حي تل الهوى في غزة، بتاريخ 13 أكتوبر 2023 قررنا النزوح إلى خانينوس بعد الأمر الإسرائيلي بإخلاء مدينة غزة والشمال، وبتاريخ 27 أكتوبر قُصف المنزل المجاور لنا،



دون سابق إنذار وشاهدنا الأشلاء وهي تتطاير وركام المنزل انهال علينا. وخرجنا مسرعين إلى الشارع من شدة الخوف والفرع التي أصابتنا، وقرر أصحاب المنزل الذي نقطن فيه تركه، لما لحقه من دمار، وخرجنا معهم وقررنا العودة إلى بيتنا بغزة، ومكثنا فيه مدة يومين.

عند حوالي الساعة 2:30 من مساء يوم 29 أكتوبر 2023، تلقينا اتصالاً من قوات الاحتلال بضرورة إخلاء الأبراج في منطقة تل الهوى. وتوجهنا دون تفكير إلى مدرسة بنات تل الهوى الإعدادية، القريبة من منزلنا، وكان عدد النازحين فيها حوالي 3,500 شخص. بدأنا بحياة صعبة كلها تحديات في المدرسة، بعد توقف المساعدات عن مدينة غزة، وكنا نحاول تدبر أمورنا بما هو موجود. ونظرًا للشح في المواد الأساسية من طعام ومياه غادر عدد كبير من النازحين متوجهين إلى الجنوب، ووصل عددنا بالمدرسة إلى 185 شخصًا. خلال هذه المدة نفذ الماء في المدرسة، ومكثنا مدة أسبوعين بدون ماء، وكنا نعتمد على ماء المطر والمعلبات.

وبتاريخ 19 نوفمبر 2023، تفاجأنا بانتشار قناصة الاحتلال على المباني العالية المحيطة بالمدرسة، حيث كنا نقيم في الطابق الثاني. وقررنا نحن وجميع النازحين الذين بقوا بالمدرسة النزول إلى الطابق الأرضي، اعتقاداً منا أنه أكثر أماناً، فإطلاق النار الكثيف والقصف العشوائي كان يشعرونا بالرعب والخوف. وعندما عاد زوجي للطابق الثاني لجلب أحد أغراضنا، أطلق قناصة الاحتلال النار تجاهه وأصابوه بعيار ناري في كتفه الأيسر، واستطاعت إحدى النازحات وهي تعمل ممرضة أن توقف النزيف وتقطب الجرح لدى زوجي، حيث كان معها حقيبة إسعافات أولية. وفي نفس اليوم صعدت إحدى السيدات لجلب ملابس لأطفالها من الطابق الثاني فتم إطلاق النار عليها من قوات الاحتلال، وأصابها بعيار ناري بالعنق أدى إلى استشهاده على الفور. وبتاريخ 21 نوفمبر 2023، علمنا أن قوات الاحتلال متمركزة بالمدرسة المجاورة لنا وهي مدرسة أم القرى، وفي حوالي الساعة 11:30 من صباح اليوم نفسه، بينما نحن منهمكون في توفير أبسط متطلبات أطفالنا، تفاجأنا باقتحام دبابة إسرائيلية جدار المدرسة، فتجمعنا جميعاً وبشكل سريع ككتلة واحدة ووقفنا على أحد جدران الصفوف. حضنت بناتي وأنا أرتجف. وكان زوجي بجاني فأراد التقدم خطوات



بسيطة للوقوف أمامنا كنوع من الحماية لنا، فأطلقوا النار المباشر تجاهه فأصيب بثلاثة أعيرة نارية أدت إلى استشهاده على الفور. عندها بدأت بالبكاء وحاولت أن أضع يداي على عيون بناتي وابني حتى لا يروا هذا المشهد الرهيب. وتقدم اثنان من أصدقاء زوجي وهما أبو أحمد الحمارنة، وعلي الودية باتجاه زوجي لإسعافه، فأطلق الجنود عليهم النار وسقطوا فوق زوجي واستشهدوا على الفور. وبدأ جنود الاحتلال ينادون عبر مكبرات الصوت بخروجنا من المدرسة، وخرجنا، ولكنهم اعتقلوا ابني يحيى، 19 عاماً".

أفاد يوسف طارق محمد أبو ناصر، 31 عاماً، متزوج سكان مخيم الشاطئ غرب غزة، بما يأتي:

"بعد سبعة أيام من الحرب نزحت أنا وزوجتي وعائلي لمقر الأونروا في غزة الساعة الواحدة ليلاً؛ وفي الصباح، وبينما نحن أمام باب مقر الأونروا (سويدي المعسكر)، تعرضنا للقصف فأصيب شقيقي محمد (عمره) ويحيى (عمره)، حيث كان محمد في الشارع عند القصف وعندما نزل الصاروخ طار من شدة القصف والضغط بجوار حائط ثم نزل تحت سيارة وانفجرت عجلات السيارة ونزلت على جسده وعندما أخرجه لم يكن يستطيع تحريك جسده وأقدامه. وأصيب شقيقي يحيى بشظية في رأسه ونقلنا بسيارة مدنية إلى المستشفى. وقررنا الزواج إلى منزل والد زوجتي في منطقة أبراج عين جالوت في النصيرات، (هل نزح هو وأشقائه أم لا وهل علم معلومات حول حالتهم الصحية) وعشنا هناك وعانينا من شح الموارد ونقص المياه والكهرباء وغاز الطهي، وكان منزل والد زوجتي مليء بالنازحين. في ليلة 2 ديسمبر 2023، تعرض منزل أقارب زوجتي الملاصق لهم للقصف الإسرائيلي المباشر، ووجدت نفسي تحت الركام والدنيا ظلام فشعرت بالهلع الشديد من مفارقة الحياة، ولكن إخواني نجحوا في إخراجي من تحت الركام، وكنت مصاباً بكلتا قدمي. حملوني بعدها إلى سيارة الإسعاف فوجدت زوجتي مصابة برأسها داخل السيارة مع مصابين آخرين. وعند وصولي المستشفى انتظرت 8 ساعات من أجل أن يأتي طبيب لتشخيص حالتي، ووجدوا أنني أعاني



من خلع مفصل الحوض في الرجل اليسرى وجرح عميق في قدمي اليمنى (هل توفر معلومات حول إصابة زوجته، وأين يبقى حالياً)."

ثانياً: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النازحين في المستشفيات والمدارس الحكومية والأماكن الأخرى:

يلجأ عشرات الآلاف من النازحين إلى المدارس الحكومية والمستشفيات بحثاً عن ملجأ آمن بعد أن أجبرتهم قوات الاحتلال على مغادرة منازلهم باستخدام التهديد والقصف العشوائي لمناطق سكنهم. وبرغم معرفة النازحين بأن هذه الأماكن لا تتمتع بأي حصانة خاصة أو خدمات، مثل التي يفترض أنها موجودة لمقرات الأمم المتحدة والأونروا، إلا أن عدم توافر أي بدائل أخرى، جعلهم يضطرون إلى اللجوء لتلك الأماكن. وقد لجأ الكثير منهم للمستشفيات باعتبارها من الأماكن التي تتمتع بحماية خاصة في النزاعات المسلحة، إلا أنهم واجهوا حقيقة أن المستشفيات باتت هدفاً رئيسياً لعدوان جيش الاحتلال، وأغلبها خرج عن الخدمة بعد أن تم إخلاؤها بالقوة تحت القصف وإطلاق النار، ليس فقط من النازحين، بل أيضاً من المرضى والمصابين.

1- أمثلة لاستهداف المشافي العامة والخاصة:

شهدت المستشفيات العامة والخاصة في قطاع غزة ما بات يعرف بـ "حرب المستشفيات" حيث حولها جيش الاحتلال لساحات قتال، عاش خلالها النازحون والنزلاء من المرضى جحيماً حقيقياً. فقد تعرض النازحون فيها للاستهداف المباشر بالرصاص الحي والقذائف والاعتقال التعسفي والتعذيب، كما عانوا من النقص الشديد في أدنى متطلبات الحياة من مأكّل ومشرب. وجابه المرضى منهم الموت المحقق بسبب استهداف الكادر والمعدات الطبية، وغياب الأدوية والمستلزمات العلاجية



الأساسية. وكان جيش الاحتلال قد أصدر أوامر متزامنة بالإخلاء لحوالي عشرين مستشفى في مدينة غزة وشمالها ، وهو الأمر الذي وصفته الأمم المتحدة بالمستحيل في ظل الظروف القائمة. وقد أدى إجبار قوات الاحتلال هذه المشافي على الإخلاء، إلى فقد الكثير من المرضى والرضع لحياتهم، وتسبب في موجة نزوح كبيرة تحت القصف، ما أدى إلى موت وإصابة مئات النازحين خلال محاولتهم النجاة.

واستمر مسلسل استهداف المستشفيات بمن فيها من آلاف النازحين بالقصف والمداهمة في كافة محافظات قطاع غزة الشمالية والجنوبية. فقد هاجمت قوات الاحتلال تحت وابل من النيران والقصف، وبعد الحصار، كل من مجمع الشفاء الطبي، ومستشفى القدس التابع للهِلال الأحمر الفلسطيني في تل الهوا، ومستشفى الرنتيسي ومستشفى النصر للأطفال ومستشفى العيون ومستشفى الصحة النفسية في حي النصر بغزة، ومستشفى الحلو الدولي في مدينة غزة ومستشفى العودة شمال قطاع غزة، ومستشفى اليمن السعيد في جباليا، مستشفى كمال عدوان شمال قطاع غزة، مستشفى بيت حانون، مستشفى بلسم في بيت لاهيا والمستشفى الإندونيسي في بيت حانون، ومستشفى الخير التخصصي في خانيونس، وكانت هذه المشافي المأوى الوحيد لآلاف النازحين حيث تعرضوا للقتل والإصابة بسبب القصف الإسرائيلي وإطلاق النار، وخضع أغلبهم للاعتقال التعسفي والاستجواب تحت التعذيب، حيث استمر اعتقال بعضهم لأسابيع.

- كان اقتحام مستشفى الشفاء والذي كان يأوي آلاف النازحين/ات وتدمير جزء كبير منه، وما صاحبه من إصابات وشهداء بين صفوفهم، أحد الأمثلة البارزة أيضاً في هذا السياق. فقد قامت قوات الاحتلال بمهاجمة مستشفى الشفاء وتدمير أجزاء منه في الفترة ما بين 15 إلى 24 نوفمبر 2023، وسط قصف شديد وإطلاق للنيران، ما أدى إلى استشهاد



وإصابة عشرات النازحين الذين نزحوا للمستشفى أملاً في إيجاد ملاذ آمن. وكانت المستشفى قد تعرضت للقصف أكثر من مرة في مجازر راح ضحيتها العشرات، أغلبيهم من النازحين.

أفاد المواطن الحسن الميناوي حول تجربة نزوحه لمستشفى الشفاء، بما يلي:

"ألقت طائرات الاحتلال منشورات تطلب فيها من سكان شمال قطاع غزة الذهاب الى جنوبه بعد أيام من العدوان على قطاع غزة. فاضطررنا إلى الذهاب لمستشفى الشفاء الطبي أنا وعائلي المكونة من أب وأم وخمس أبناء وابنتان، لأنه ليس لدينا أي أقارب في الجنوب. وقد وجدنا هناك الآلاف من النازحين. وبعد أيام من مكوثنا هناك بدأ القصف والأحزمة النارية في المناطق المحيطة بالمستشفى. وبعدها استهدفت أيضاً قوات الاحتلال العيادة الخارجية في مستشفى الشفاء ما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى. واشتد الوضع سوءاً أكثر فأكثر، وألقى الاحتلال منشورات على المستشفى طالبين إخلاءها، ووقتها أخلى الكثير من النازحين وبقي عدد قليل مقارنة بالأعداد السابقة، بالإضافة إلى الأطباء والعاملين والجرحى. وبعد يومين كانت الدبابات والآليات والقناصة منتشرين في محيط المستشفى لاقتحامها، وعرفنا بوجود ممر آمن لعدة ساعات من الساعة السابعة صباحاً حتى الثانية عصراً لآخر مرة لإخلاء المواطنين. فقررت الخروج من المستشفى، علماً أن جزءاً من أفراد عائلي كانوا قد غادروا المستشفى في وقت سابق إلى منزلنا في الشيخ رضوان، ولكن كان الوضع مخيفاً بسبب كثرة القصف وإطلاق النار، فانتظرت خروج أحد لأخرج معه، فمر شابان يجران رجلاً مسناً على كرسي متحرك فذهبت ومشيت معهم بسرعة. وبعد لحظات قنصت قوات الاحتلال أحد الشابين اللذين يجران المسن وارتقى شهيداً، فركضت سريعاً ورأيت الدبابات والآليات عند مفترق مخبز العائلات على يميني ويساري، وعند كل مفترق، حتى وصلت وأنا أركض إلى شارع الصحابة وبعدها ذهبت الى بيتي في الشيخ رضوان."



أفادت المواطنة فاطمة وليد شعبان الجمال، 39 عامًا، سكان حي الشجاعية في غزة، بما يلي: "في 13 أكتوبر 2023، نزحت برفقة زوجي وابني من الشجاعية إلى مستشفى الشفاء اعتقاداً منا بأنها مكاناً آمناً. عند وصولنا إلى المستشفى وجدنا أعداداً مهولة من النازحين في المكان، ولم نجد مكاناً حتى للوقوف فجلسنا على الرصيف حتى تكرمت عائلة وتقاسمت معنا غرفتها في المستشفى. عانينا هناك كثيراً من الجوع والعطش فلا يوجد مياه نظيفة للشرب، واضطربنا لشرب مياه البئر والذي تسبب لنا بالعديد من النزلات المعوية والالتهابات، كما لا يوجد طحين (دقيق القمح)، وكنا نأكل وجبة واحدة وهي الأرز فقط لا غير. ومع شح المياه كنا نستحم مرة واحدة في الشهر، وذلك لأن الحمام عام ولا يوجد به أي خصوصية، فيضطر أحد الرجال الوقوف على الباب لحراستنا. ومكثنا على هذا الحال حتى صباح 10 نوفمبر 2023 عندما قصفت طائرات الاحتلال الطابق الرابع والخامس من مبنى الولادة بقذائف أسفرت عن عدد من الشهداء والإصابات. وعلى إثر ذلك خرجنا بسرعة من المستشفى ولم نستطع أخذ ملابسنا وفراشنا وأي شيء من ممتلكاتنا. لجأنا بعدها إلى بيت أهلي في الشجاعية، ولكن المبنى المقابل له تعرض للقصف، مما أدى إلى تكسر الأبواب والنوافذ. وعلى إثر ذلك توجهنا في الصباح إلى مدرسة بدر في الشجاعية ومكثنا فيها ما يقارب 8 أيام، كلها عذاب وصعوبة في العيش لعدم توفر مياه صالحة للاستخدام و طحين يسد جوعنا، وتشاركنا الغرفة مع أربع عائلات، حيث تنام النساء والأطفال في الغرفة، وينام الرجال في الممرات في البرد الشديد لعدم وجود أغطية كافية لنا. وبعد انتهاء فترة الهدنة المؤقتة، اضطربنا بتاريخ 4 ديسمبر 2023 مغادرة المدرسة، نتيجة القصف المكثف قريها. واضطربنا للعودة لمستشفى الشفاء، ونعاني الآن أنا وعائلي من الأمراض والأوبئة المنتشرة بسبب انعدام نظافة مياه الشرب واكتظاظ الناس وعدم وجود بيئة صحية نهائياً".

أفادت الزميلة شيماء الشوا، أحد أفراد طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وهي كانت إحدى النازحات في مستشفى القدس التابع للهِلال الأحمر الفلسطيني بما يلي:



" لجأنا لمستشفى القدس بعد أن تعرض منزلنا للقصف أثناء تواجدنا فيه، ظناً منا أنه مكان آمن، يمكن لنا الاحتماء فيه. إلا أن القصف بدأ يقترب من المستشفى، حتى طال المباني الملاصقة له مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات والشهداء في صفوف المرضى والنازحين فيها، وقدر عدد النازحين داخل المستشفى بحوالي 17 ألف نازحاً. وكان جيش الاحتلال قد أمر إدارة المستشفى بإخلائها، دون توفير أي ضمان أو أي ممر آمن ودون تأمين وسائل لنقل الجرحى والمرضى وآلاف النازحين، أو مكان للجوء إليه. وبتاريخ 12 نوفمبر 2023 حاصرت دبابات الاحتلال المستشفى وأجبرنا جيش الاحتلال على الخروج منها تحت وابل من القصف وإطلاق النار."

- بتاريخ 20 نوفمبر 2023، استشهد ما لا يقل عن 8 أشخاص وأصيب العشرات جراء قصف مدفعية الاحتلال المستشفى الإندونيسي شمال قطاع غزة، والذي كان يأوي آلاف النازحين. وقد تعرض المستشفى وساحته للقصف المتكرر والشديد، وجرى اقتحام المستشفى تحت غطاء من إطلاق النار المتواصل والشديد للمستشفى بتاريخ 24 فبراير قبل ساعات من سريان الهدنة الإنسانية، أسفر عن استشهاد امرأة على الأقل وإصابة العشرات.
- بتاريخ 11 نوفمبر 2023، استشهد طبيباً وأصيب عدد من النازحين بعد قصف طائرات الاحتلال مستشفى مهدي للولادة بحي النصر. وكان المستشفى يأوي عشرات النازحين وكذلك عائلة مهدي، وتم تدمير المستشفى بالكامل على رؤوس النازحين فيه.
- وفي الجنوب، حاصرت قوات الاحتلال ثلاثة مستشفيات في خان يونس؛ مستشفى الأمل التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومستشفى الخير للولادة، ومجمع ناصر الطبي. وجميع هذه المشافي كانت تأوي آلاف النازحين، والذين استشهد وأصيب الكثير منهم جراء القصف المتكرر على هذه المشافي، ومن ثم تم مهاجمتها بغطاء كثيف من النيران. وآخرها مهاجمة مستشفى ناصر بتاريخ 15 فبراير، بعد محاصرته لعدة أيام، وطرد النازحين منه بالقوة تحت



وابل من القصف وإطلاق النار، ما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من النازحين. وقامت قوات الاحتلال بشكل انتقائي باعتقال المئات من النازحين وأخضعهم للتحقيق والتعذيب.

2- أمثلة لاستهداف النازحين في مؤسسات المجتمع المدني والمناطق الترفيهية:

استهدفت طائرات ومدفعية الاحتلال العديد من مؤسسات المجتمع المدني والأماكن العامة الترفيهية التي لجأ إليها النازحون بحثاً عن مأوى بعد أن هجروا من بيوتهم تحت التهديد والقصف، فيما يأتي بعض حالات الاستهداف التي تم رصدها:

- بتاريخ 19 أكتوبر 2023، استشهد 20 فلسطينياً على الأقل وأصيب العشرات جراء قصفت طائرات الاحتلال كنيسة الروم الأرثوذكس -ثالث أقدم كنائس العالم- وسط مدينة غزة، التي لجأ إليها المئات من النازحين.
- بتاريخ 21 أكتوبر 2023، استشهد 11 فلسطينياً، وأصيب العشرات، جراء قصف طيران الاحتلال الإسرائيلي الحربي مقهى ريو في شارع جلال وسط مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، والذي لجأ إليه عدد من النازحين بعد أن دمرت منازلهم.
- بتاريخ 30 أكتوبر 2023 استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي صالة أفراح كانت تأوي عشرات النازحين في مخيم النصيرات جنوب وادي غزة، أسفر عن استشهاد 26 نازحاً على الأقل وإصابة العشرات. ويأتي هذا الاستهداف بالرغم من أن المنطقة المذكورة تم تحديدها من قبل الاحتلال كمناطق آمنة لزواج سكان مدينة غزة والشمال.
- بتاريخ 11 نوفمبر 2023، قصف طيران الاحتلال الإسرائيلي مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يأوي نازحين الذين لجأوا إليه اعتقاداً منهم أنه يتمتع بحصانة دولية، في حي النصر بمدينة غزة، أسفر القصف عن وقوع عدد من الشهداء والجرحى في



المكان. وقد أدى القصف أيضا إلى خروج أغلب النازحين منه خوفاً على حياتهم، وقد تعرض المكان نفسه للقصف بقذيفة من دبابة للمرة الثانية بتاريخ 13 نوفمبر 2023، دون ان يصاب أحد بجروح.

المحور الثالث: التكييف القانوني لاستهداف مراكز النازحين:

يقع على عاتق دولة الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها قوة احتلال، التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والمدنات والامتناع عن استهدافهم. كما يلزم القانون الدولي دولة الاحتلال الامتناع عن استهداف الأعيان المدنية وخاصة تلك التي لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين والمدنات، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني العرفي.

يعتبر المدنيون والأعيان المدنية محميون ولا يجب استهدافهم في جميع الأوقات، فالمادة 48 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع تنص على ما يلي: "تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية." كما تنص المادة 51 (2) من ذات البروتوكول على أنه "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين". وقد صبح هذان النصان جزءاً من القانون العرفي الدولي.

وتنص المادة (18) من اتفاقية جنيف الرابعة على عدم جواز المساس بالمستشفيات المدنية، حيث جاء فيها: "لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات". وتحظر المادة (33) العقوبات الجماعية حيث تنص على: "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن



مخالفة لم يقتربها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. وتحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

ووفقاً للمادة 15 من اتفاقية جنيف الرابعة فإنه يحظر توجيه هجمات ضد مراكز إيواء الجرحى والمرضى، وقد أضحى هذا الحظر يصنف على أنه ضمن القانون العرفي الإنساني الدولي.¹

وبموجب المواد السابقة تؤكد مؤسسات حقوق الإنسان أن جيش الاحتلال الإسرائيلي لم يحترم أياً من التزاماته بموجب المواد السابقة وأنه تعمد عدم التمييز بين المشاركين وغير المشاركين في الأعمال القتالية بهدف تحقيق العقاب الجماعي للفلسطينيين والفلسطينيات في قطاع غزة. وقد برز ذلك في أكثر من تصريح على لسان قادة الحرب الإسرائيليين عندما توعدوا كافة سكان قطاع غزة. وترى مؤسسات حقوق الإنسان أن إجبار السكان على النزوح ومن ثم استهدافهم خلال الطريق إلى مراكز النزوح وفي هذه المراكز، وإخضاع النازحين لظروف لاإنسانية وخطر المجاعة وحرمانهم من الرعاية الصحية ووسائل النظافة، بسبب الحصار الخانق المفروض على القطاع واستهداف المشافي وإخراج جلها عن العمل.

وترى مؤسسات حقوق الإنسان أن الظروف التي فرضها جيش الاحتلال على النازحين بشكل منهجي وإصرارها على عرقلة وصول المساعدات لهم أوجد ظروف معيشية تهدد حياة النازحين ومستقبلهم، وتهدد بتدمير الجماعة على المستويين البعيد والقريب. وتؤكد مؤسسات حقوق الإنسان أن استهداف مراكز النزوح واقتحامها واعتقال من فيها بشكل تعسفي وإخضاعهم للتعذيب، يعد جرائم حرب، وجرائمهم ضد الإنسانية إذا أخذ بالاعتبار أنها مورست بشكل واسع النطاق وممنهجة، حيث خضع جميع المعتقلين من النازحين للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة، وبعضهم خضع للتعذيب الشديد. وترى مؤسسات حقوق الإنسان أن هذه

¹ أنظر القاعدة 35 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.



الجرائم هي جزء من خطة للإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة التي يمارسها جيش الاحتلال بشكل منهجي منذ بدء العدوان على قطاع غزة.